



دور المرأة في نمو القطاع الاقتصادي

رندة بدير

بنك عودة- الجمهورية اللبنانية

E-mail: randa.bdeir@banqueaudi.com

المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف "

(23-25 مارس 2009 ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية)

” دور المرأة في نمو القطاع الخاص ”

رنده بدير

أولاً – أهمية القطاع الخاص :

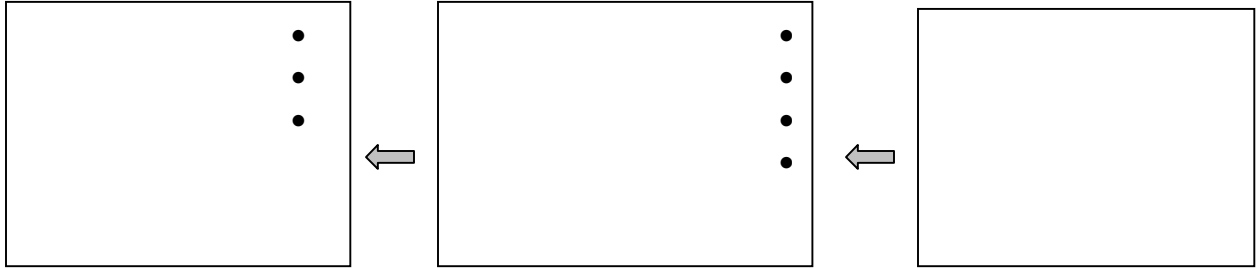
1.1 – ما هي تنمية القطاع الخاص:

يُشار إلى تنمية القطاع الخاص على أنها: "... رفع الحواجز وخلق القدرة لبناء نظام أعمال موجه إلى السوق يعمل بصورة فعالة ويحقق نمواً اقتصادياً."

تشمل تنمية القطاع الخاص النقاط التالية:

- تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية، مثلاً على صعيد الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة والتعليم والطاقة.
- تعزيز المؤسسات وتطوير أطر تنظيمية تدعم التنمية المحلية للقطاع الخاص
- إصلاح بيئة العمل والسياق القانوني الذي تواجهه الشركات، بما فيها المنشآت الصغيرة جداً
- رفع مستوى القدرات والمهارات المهنية التي تتميز بها الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، لا سيما من خلال تعزيز توفير خدمات تطوير الأعمال
- تعزيز إمكانية استفادة الشركات من التمويل، وخاصةً المنشآت الصغيرة جداً والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم
- تشجيع قيام الشراكات ما بين القطاع الخاص و القطاع العام

2.1 - لم التنمية المحلية للقطاع الخاص؟

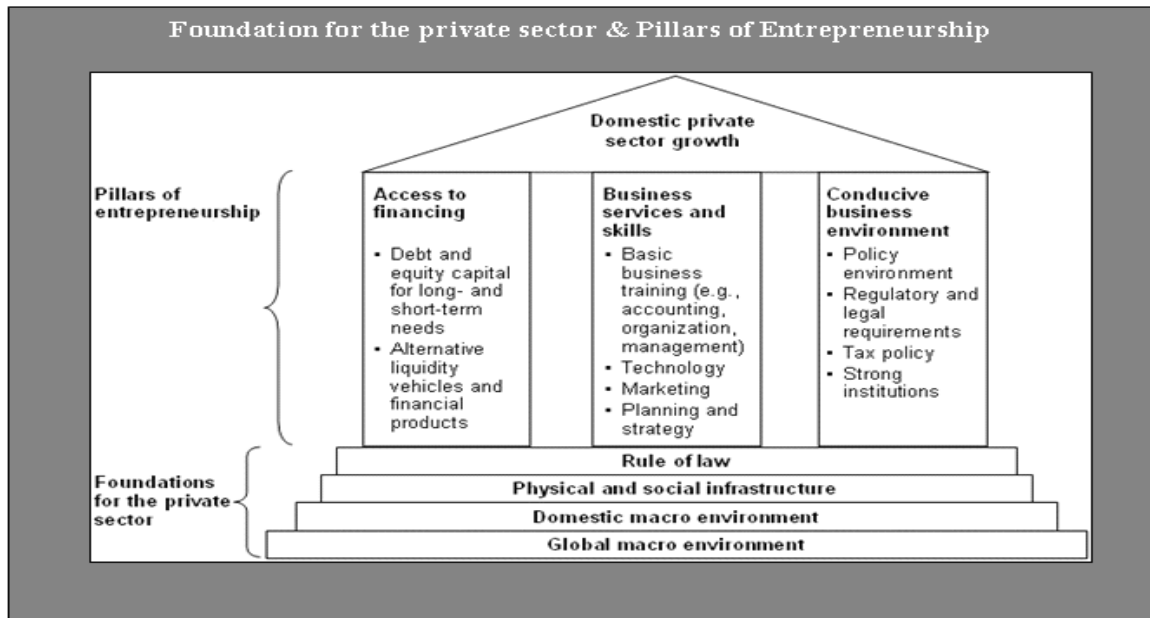


الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو اقتصادي و الحد من الفقر اذ أن القطاع الخاص المحلي القوي و الفعال يشكل عنصرا اساسيا في نمو الأقتصاد المستدام؛

فعبّر توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر .

يوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005) بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي وتوليد الدخل للفقراء بالتالي، إن تحفيز تنمية القطاع الخاص المحلي في الدول النامية، وإشراك القطاع الخاص في عملية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أهم، صارا يشكلان شيئا فشيئا عنصرا أساسياً من جدول الأعمال الإنمائي .

3.1 -أسس بناء القطاع الخاص وركائز الـ Entrepreneurship :



أ- ما هي أسس القطاع الخاص (Foundations of the Private Sector):

(1) البيئة العالمية (Global macro environment)

تبدأ أسس النمو في القطاع الخاص مع بيئة عمل تتميز باقتصاد عالمي نشط يوفر أسواقاً وقواعد تجارية ملائمة تؤمن إمكانية الاستفادة بصورة تنافسية من فرص السوق. إن التبادل الحر للسلع ورؤوس الأموال والمعلومات، إضافة إلى نقل التقنيات والأفكار، يحفز تنمية القطاع الخاص. يتم ذلك من خلال آليات متعددة: الأسواق الحرة، والاستثمار الأجنبي المثمر، والمساعدة الإنمائية الفعلية، والنقل الفعال للتكنولوجيا والمعرفة. ويتطلب الأمر إصلاحات عدة على غرار إلغاء الإعانات الزراعية وغيرها من أشكال الحماية التي تعترض بصورة واضحة جداً نمو القطاع الخاص المتوجه نحو التصدير، وذلك خصوصاً في المناطق الريفية للدول النامية.

(2) البيئة المحلية: (Domestic macro environment)

إن العناصر الرئيسية لبيئة العمل المحلية تشمل السلام والاستقرار السياسي، والحكومة السليمة التي تتميز بقابلية للتوقع السياسي وبالشفاافية والمسؤولية وإلى فرض سياسات سليمة خاصة بالاقتصاد الكلي. وتشكل النزاعات دون نمو القطاع الخاص، لأنها غالباً ما تؤدي إلى تدمير رأس المال البشري، وتدمير الأراضي، وإلغاء إمكانية الوصول إلى السوق.

(3) البنية التحتية المادية والاجتماعية: (Physical and social infrastructure)

تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما، الطرقات والطاقة والموانئ والمياه والاتصالات، إضافة إلى التعليم الأساسي والصحة. ولتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة، ألا وهي تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات وتوسعها.

تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنتجين الصغار من دخول الأسواق الإقليمية، وإلى إقبال المنتجين الكبار بعبء مشاكل نقص في المداخلات الأساسية. أما البنية التحتية التي تتم صيانتها بشكل جيد، فمن شأنها تعزيز التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع والمواد الخام، وتأمين استدامة الإنتاج المكثف للطاقة، وتأمين الاتصالات في الوقت المناسب. ولذلك صار ضمان الاتصال عبر تقنية المواصلات والمعلومات أمراً بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة، وقد ساعد في تجاوز بعض العوائق التي تسببت بها البنى التحتية المادية غير المناسبة. تشكل

إمكانية الوصول الفعالة إلى المعلومات بوضوح جزءاً لا يتجزأ من المتطلبات الأساسية للبنية التحتية الخاصة بالأنظمة الاقتصادية العصرية.

الحفاظ على بنية تحتية مادية عالية الجودة هو من المسائل الهامة المرتبطة بتوظيف رؤوس الأموال، و من هذه المسائل أيضاً التعاقد الفعال، والعروض المفتوحة.

إن مستويات الاستثمار العالية في رأس المال البشري، ولا سيما على صعيد التعليم والصحة، ترسي الدعائم لنمو القطاع الخاص. والقوى العاملة السليمة والمتعلمة، هي قوى عاملة منتجة. إن الاستثمارات في مجال الصحة والتعليم يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام على السواء. وإن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية وضمان استفادة ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبكلفة معقولة، هو أساس مهم لتنمية القطاع الخاص.

(4) حكم القانون: (The rule of law)

يعني حكم القانون أن قرارات الحكومة تتم وفقاً لمجموعة من القوانين والقواعد المكتوبة التي من شأن كل مواطن إتباعها. إن القواعد مطبقة بصورة ثابتة ومتناسكة، تديرها هيئة بيروقراطية محترفة، وتخضع لسلطة قضائية عادلة وشفافة تكافأ على عملها بشكل ملائم.

تشكل القوانين أساساً جوهرياً لبناء قطاع خاص راسخ. فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام إداري منصف، تهدم المساعي الأخرى التي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، حتى أنها قد تخلف تبعات سلبية. بالتالي، يتعين على الحكومات الوطنية وضع "قواعد اللعبة"، أي وضع نظام يساهم في تخفيض تكاليف العمليات بجعلها قابلة للتنفيذ. فالأنظمة القانونية والإدارية تؤثر على كيفية إجراء العمليات.

إن الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات إلى أن تصبح أو تظل غير رسمية. ربما يكون الفقير هو الضحية الأولى في غياب تطبيق القانون. ويظهر في أحد التقديرات أن 80 بالمائة من المسائل القانونية التي تواجه الفقير تعالج من خلال أنظمة شائعة أو غير رسمية. وغالباً ما يُلقى اللوم على الفساد. بحسب تقدير البنك الدولي، يمكن للفساد أن يخفض معدل نمو الدول بما يقارب 0.5 إلى 1 بالمائة في السنة.

ب - ما هي الركائز الثلاث؟ Entrepreneurship

(1) ساحة تنافس تخضع لقواعد عادلة تُطبق بإنصاف (A level playing field with fair rules, fairly enforced)

قد يكون العنصر الأهم لتمكين نمو وتوسع القطاع الخاص و Entrepreneurship هو خلق ساحة تنافس عادلة للشركات التي تعمل في السوق المحلية و ذلك بإنشاء نظام من القواعد يكون عادلاً وموثوقاً وفعالاً يضمن لل Entrepreneurs الدخول مجرية إلى الأسواق و إنجاز أعمالهم بفعالية .

إذا كانت القواعد معقدة للغاية أو إذا طبقت بصورة خاطئة، فقد تتحول إلى حواجز هامة للمنشآت، كما أنها قد تعيق نمو الأعمال؛ و من هذه القواعد:

- قواعد الدخول (Entry rules) كسجیل الشركات وترخيصها

إن أنظمة الدخول تؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية المنخفضة . و حسب دراسة " تكلفة مزاوله الأعمال" قام بها البنك الدولي، يتطلب إنشاء شركة في أنغولا 5531 دولاراً (أي أكثر من ثمانية أضعاف من الدخل الفردي)، و يتطلب ما يقارب 28 دولاراً في نيوزيلندا (أي أقل بكثير من نسبة 1 بالمئة من الدخل الفردي) .

عند تصنيف الدول حسب درجة سهولة إطلاق الشركات، وتكون عمليات التسجيل التي تتطلب مدة أطول، مقترنة بشكل مباشر بمستويات أعلى من الفساد .

- قواعد التشغيل: (Operating rules) : تزود هذه الشروط المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجون

إليها لاتخاذ قرارات متعلقة بالمنتجات التي يشترونها وبرأس المال الذي يخصصونه . تعتبر قواعد سوق العمل أساسية لحماية الموظفين من الاستغلال . ولكن يملك عدد من الدول النامية قواعد عمل معقدة للغاية، تفوق قواعد الدول الأغنى تعقيداً . ولفصل الموظفين عن العمل، تواجه الشركات في الدول ذات الدخل المتوسط أو المنخفض عوائق أهم بالمقارنة مع الشركات التي تعمل ضمن أنظمة اقتصادية متطورة . إن آليات البحث عن طرق تخفف من آثار الصرف عن العمل، غالباً ما تكون ضعيفة أو معدومة في معظم الدول النامية: ترتبط أنظمة التوظيف الصارمة بمعدلات البطالة المرتفعة في صفوف النساء و من جهة أخرى تفرض القواعد المعقدة الخاصة بالضرائب تفرض

تكاليف عالية تؤثر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر مما تؤثر على المنشآت الكبيرة التي تستطيع تحمّل تكاليف خبراء الضرائب.

- **قواعد الائتمان. (Credit Rules)** يفتر العديد من الدول إلى قواعد خاصة بمشاركة المعلومات الائتمانية، ما يجعل من المستحيل بالنسبة للدائنين التحقق من مدى مديونية أحد العملاء المحتملين. كذلك، يتمتع الدائنون بوقاية محدودة في حالات التخلف عن التسديد، وهذا ما يحد من تيتهم بجوض المجازفات التي تصحب عمليات إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- **القواعد الخاصة بالضرائب. (Tax rules)** تشكل إدارة الضرائب المعقدة ومعدلات الضريبة المرتفعة قيدا مهماً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تدفعها إلى دخول القطاع غير النظامي إذا ارتفعت الأعباء الضريبية بصورة مفرطة.

وإن الاقتصاد غير النظامي قد يشير إلى إيرادات حكومية أقل ومعدلات ضريبة أعلى للشركات التي تعمل ضمن النظام الاقتصادي الرسمي، مما يولد المزيد من الحوافز التي تشجع على الأعمال غير النظامية. على سبيل المثال، نما الاقتصاد غير النظامي في البرازيل مع ارتفاع الإيرادات الضريبية من 24 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في العام 1991، إلى نسبة 29 بالمئة في العام 1999.

- **قواعد السوق (Market rules):** تواجه سوق الأراضي حواجز وعوائق في العديد من الدول. إن حيازة أرض "غير نظامية" والحصول على حق قانوني للاستفادة منها في الفلبين، يتطلبان بين 13 و25 سنة، وحوالي 168 إجراءً يشمل 53 وكالة خاصة وعمامة.

وهذه العملية الصعبة تشي الأشخاص عن شراء الأراضي بشكل رسمي، ما يجعل من المستحيل استخدام هذه الأراضي كضمان للحصول على ائتمان، علماً أن هذا يشكل أهم مصادر رأس المال في الدول المتطورة. كذلك إن هناك عوائق أخرى التي تواجهها سوق المنتجات والتي تقيم حواجز عديدة أمام إمكانية الدخول إلى السوق، هي سياسة الدعم و السياسة التي تؤدي إلى الاحتكار. هذه السياسات كلها تعمل على قمع النمو.

- قواعد الخروج (Exit rules) القوانين المرتبطة بالإفلاس الغير ملائمة قد تخلق عقبات إضافية لشركات التمويل، و الدول التي تتبع قوانين جيدة بخصوص قلة السيولة (insolvency regulation) تنعم بعمليات إقراض أكثر وبأقل كلفة.

(2) الاستفادة من التمويل: (Access to financing)

الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية، إلا أنه يستحيل على دولة التطور من دون استثمار محلي يستند إلى المدخرات المحلية و هذا يتطلب وجود مؤسسات مالية محلية تستطيع إدارة المخاطر بفعالية، وتخصيص رؤوس الأموال في استثمارات مثمرة. وقد عرف العديد من الدول النامية قطاعات مالية ضعيفة مملوك قسم كبير منها من الدولة تعذر عليها لعب دور الطرف المحفز للتنمية.

تستفيد الشركات الكبيرة من الأنظمة المصرفية الموجودة أصلاً ولكن كان التقدم بطيئاً بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولا يعود ذلك فقط إلى نقص في الأموال ولكن لأن هذه المنشآت الصغيرة محفوفة بالمخاطر والمجازفات، و تتطلب رؤوس أموال مجازفة التي يصعب توفيرها. ويعود سبب ذلك إلى حقوق الملكية للغير نظامية و عدم توفر أسواق رهن في بعض البلدان النامية؛ وفي بعض الدول يستحيل تنفيذ عقود الرهن لأسباب سياسية وقضائية أو هناك نقص في القوانين المتعلقة بالإفلاس بصورة خاصة، مما يزيد من المخاطر التي يواجهها الدائنون، و مما يمنعهم أكثر فأكثر من الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أما المصارف في بعض البلدان تشجع للإقراض العام الذي يلغي الإقراض الخاص لأنها معتادة على تقييم المخاطر بصورة واضحة وفعالية جراء العمل مع عملاء كبار، وهذا الأمر يؤثر على كلف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

كذلك، إن نقص معلومات الائتمان الموثوق يقف عائقاً في وجه نمو عمليات الإقراض الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعادةً، يعود سبب ذلك إلى غياب الوكالات المعنية بالمعلومات الائتمانية، وإلى ضعف متطلبات الكشف أو عدم تطبيقها و إلى عدم رغبة هذه المنشآت بالكشف عن سجلاتها في بيئة تنشر فيها الحاسبة المتوازنة.

(3) الاستفادة من المهارات والمعرفة: (Access to skills and knowledge)

إن الابتكارات التقنية والتحول نحو أنظمة اقتصادية تستند إلى المعرفة تجعل من استثمار رأس المال البشري شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي ولبدء الشركات (start ups) بالعمل ولنموها وأستمراريتها. هذا الرأس المال البشري المعتمد على المعرفة والتكنولوجيا يعطي الشر ككث ميزة تنافسية في قدراتها التنظيمية؛ وكفاءاتها الإدارية والتقنية، بما في ذلك إدارة القوى العاملة؛ والمهارات والتعليم وقابلية التأقلم الخاصة بموظفيها .

المستوى التعليمي مهم، ويجب دوماً أن يتم تحسين مهارات الموظفين من خلال تدريب أثناء العمل من شأنه زيادة إنتاجية الشركة وقدرتها على استيعاب تقنيات جديدة .

تعاني معظم الدول النامية من مستويات متدنية لاستثمارات رؤوس الأموال البشرية، وهو واقع يتفاقم مع هجرة المحترفين ذوي الكفاءة العالية. فقدّرت "هجرة الأدمغة" المتزايدة منذ العام 1990 بنسبة 15 بالمئة في أميركا الوسطى، ونسبة 6 بالمئة في أفريقيا، ونسبة 5 بالمئة في آسيا، ونسبة 3 بالمئة في أميركا الجنوبية. وبحسب منظمة الهجرة العالمية، إن أكثر من 300000 محترف من القارة الأفريقية يعيشون ويعملون في أوروبا وأميركا الشمالية.

ثانياً – دور المرأة الـ Entrepreneur في تطوير القطاع في العالم العربي والتحديات والصعوبات التي تواجهها :

لقد أضحى النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط عبر السنوات الأربعة الأخيرة واضحاً للعيان وذلك لأسباب عدة أهمها ارتفاع أسعار النفط، وتبع هذا النمو نمواً في مجال العمل يتزعمه القطاع الخاص، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن المنطقة لا تزال تواجه تحديان مهمان للغاية : أولهما خلق وظائف أفضل للعدد المتزايد من الشباب المتعلم، وثانيهما تغيير نوع الوظائف المتوفرة وبعيداً عن القطاعات التقليدية كالزراعة، الموارد الطبيعية، قطاع البناء والوظائف العامة وإدخالها في قطاعات من شأنها أن توفر وظائف أفضل لهؤلاء الشباب. قطاعات تتسم بالتوجه التصديري export oriented، كثافة العمالة labor intensive و انسياق خلال المعرفة knowledge driven. ولن يتحقق ذلك إلا بازدياد عدد المستثمرين المجددين والمنوعين. ومن هنا، على القطاع الخاص أن يدرك أن دوره أكبر بكثير مما كان عليه في الماضي.

كذلك فإن المنطقة تواجه تحدياً آخر لا يقل أهمية ألا وهو تمكين المرأة women empowerment خاصة في عالمي الاقتصاد والسياسة والذي يعتبر دورها مهماً في هذين المجالين، إذ أن نمو القطاع الخاص يحتاج إلى تضامن جميع اللاعبين الفاعلين، لذا، وبما أن المرأة تعتبر عاملاً اقتصادياً هاماً ومحركاً للنمو، وبما أنها تصلح للتنوع الاقتصادي، فإن تمكينها واعتبارها عاملاً رئيساً هو المفتاح الهام لتفعيل الاقتصاد وتطويره.

1.2 - تمكين المرأة Women Empowerment :

التمكين هو الأخذ بيد المرأة لتمكين من أخذ فرصها في الحياة، والعمل على ترقيةها والوصول الى اقصى عدالة وانصاف ممكنين بين النساء والرجال، وتتضمن هذه الاحتياجات من المدى الطويل مثلاً: أمن المرأة الشخصي وحمايتها من العنف، وازالة جميع اشكال التمييز في المجال المالي والثقافي بالمعنى الشامل، وتقليل اعباء العمل في المنزل، والتقسيم العادل في مجال العمل عموماً. والتمكين يعني ايضاً دفع المرأة وإعطائها الكفاءة اللازمة للوصول إلى ما تطمح إليه بالأدوات الطبيعية للمنافسة من خبرة وكفاءة. . ان المشكلة الاساسية هي الاعتقاد بان قدرات المرأة أقل من قدرات الرجل من الناحية الاجتماعية والسياسية والثقافية والذهنية وهو الاعتقاد الذي كان سبباً في أن تكون مكانة المرأة الاجتماعية أدنى من مكانة الرجل

وهذا التمييز بين الرجل والمرأة هو ما يعبر عنه مفهوم النوع الاجتماعي . منذ ميلاد الطفل حيث تسعد الأسرة سعادة كبيرة إذا ما رزقت بولد وتحزن إذا ما رزقت بأنثى وتبدأ عملية التربية على أساس أن الولد أفضل من البنت فتوفر له الأسرة والمجتمع كل سبل النجاح والقوة وتمنعها عن البنت وهكذا يكون نصيب الأولاد من التعليم أعلى من نصيب البنات وبالتالي تكون فرصهم في الترقى الاجتماعي والحصول على المناصب أعلى من البنات كما أن الحرية النسبية التي يتمتع بها الأولاد تكسبهم مهارات للتعامل مع العالم المحيط أما البنات فتظل حريتهن مقيدة داخل البيت وخارجه .

و لكن برز مؤخراً التركيز على دعم وتفعيل دور المرأة في الاقتصاد وإدماجها في مسيرة التنمية والنهضة في مجتمعاتها، والمناداة بمشاركتها في جميع أشكاله الاستثمارية المتعددة . ومن الملاحظ تنامي مشاركة المرأة في عالم المال والأعمال، إذ أشار تقرير دولي إلى أن مجموع الصفقات التي تعقدها النساء سنوياً في العالم العربي تقدر بـ 10 بلايين دولار، كما أنهن يملكن 27% من القطاعات والمؤسسات الدعائية والإعلانية، لكن هنالك عراقيل البيروقراطية وجملة معوقات اجتماعية ونظامية أخرى ترغم المرأة في كثير من الأحيان على توجيه هذه المبالغ نحو الاستثمار في العقارات أو الأسهم مكرهة - وقد تكون راغبة- وهي مفضلة لثقافة التداول، معتمدة على المضاربة ومستندة في اتخاذ قراراتها على الشائعات ورسائل الجوال والمنتديات الالكترونية. أي أن هناك كثير من معوقات قانونية وثقافية وتعليمية وسياسية واقتصادية واجتماعية لا تزال تحول دون تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة.

2.2 - العوائق التي تواجه المرأة الـ Entrepreneur :

قد لا يبدو مناخ الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مناخاً يميز ما بين الجنسين (الرجل والمرأة) و كما هم مفترضاً باستثناء بعض العوائق في بعض البلدان . إلا أن المرأة خارج نطاق الأعمال ما زالت تواجه عوائق ناتجة من التمييز ما بين الجنسين والذي من شأنه أن يحبطها وبثنيها عن الدخول في مجال الأعمال أو يعيق نموها .

لقد قامت عدة دراسات بشرح أسباب وجود قلة النساء ال entrepreneur في هذه المنطقة و ذلك ,
لعدة أسباب نذكرها هنا مفصلاً:

أ- النظرة الاجتماعية: Attitude

إن النظرة الاجتماعية السلبية لفكرة انخراط النساء في الأنشطة الاقتصادية من أهم أسباب تدني نسبة مشاركة المرأة في العمل بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالقوانين والتشريعات والعادات والتقاليد .
ولذلك الأهم هو إحداث تغيير في الفئات الراسخة لدى الناس ونظرتهم النمطية والتقليدية للمرأة ونشر الوعي الكافي لدى المجتمع في حق المرأة في المشاركة الاقتصادية التي شهدت دعماً رسمياً وحكومياً في الآونة الأخيرة
بمختلف الدول العربية بما فيها المملكة العربية السعودية

إن المواقف تجاه المرأة والعمل وعدم استساغها المرأة العاملة والذي يتعكس سلباً على قبولها ك entrepreneur. ويؤثر على اختياراتها لنوع العمل الذي ترغب القيام به خلافاً لما يتمتع به الرجل بالنظرة إليه كعميل للأسرة. هذه النظرة (التي بدأت تتغير) أعطته ولفترة طويلة من الزمن الحق في جميع الوظائف النادرة.

ولا بد من النظر بعلمية إلى أن الأرقام الدالة على مساهمة المرأة في قوة العمل وبالرغم من تعاضد نسبته أحياناً فإن المكان الرئيسي للمرأة ما زال في الوطن العربي هو البيت، وإذا خرجت للعمل فإنها تذهب إلى القطاعات الهامشية وقليلة الإنتاجية كالزراعة وخدمة المنازل والأعمال الإدارية ونلاحظ أن المنظمات النسائية عندما تحاول تدريب المرأة فإنها تسعى على تدريبها على هذا النوع من الأعمال " خياطة - حلاقة نسائية - ورود صناعية " إذن ليس ما يهم هو زيادة نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل بل المهم هو أن يكون عملاً منتجاً يساعد على تخفيف التنمية وليس مجرد أي عمل .

إن نظرة النساء والرجال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجاه المرأة العاملة هي أقل إيجابية منها في أي منطقة أخرى باستثناء جنوب آسيا . هذه النظرة السلبية من شأنها أن تؤثر على القوى النسائية العاملة، خاصة إذا ما علمنا أنه في معظم هذه البلدان تحتاج المرأة على الحصول على إذن من زوجها لكي تخرج إلى العمل .

وقد ينتج عن هذه المواقف السلبية المتزايدة تجاه عمل المرأة عدم اهتمام المؤسسات الحكومية والعاملين في الدولة على استصدار تراخيص وقبول طلبات تتعلق بعمل المرأة كـ entrepreneur

ب- الأعراف الاجتماعية : Social norms

إنَّ معظم دساتير وأعراف دول الشرق الوسط تقرّ بطريقة لا لبس فيها بالمساواة ما بين الرجل والمرأة بالمواطنة، والتساوي بالحقوق والواجبات، كحق الاقتراع وحق العمل، وفي المقابل فإنَّ معظم قوانين الأعمال والاستثمار في هذه الدول لا تطبق التمييز العنصري ما بين الرجل والمرأة. هذا جيد لأنَّ التحرك لتغيير القوانين هو أكثر تعقيداً من تحسين تطبيقه، وهذا مجد ذاته تحدّ رائع إذ ليس هناك من قانون للأعمال أو الاستثمار يقيد المرأة أو يفرض عليها معاملة مغايرة لتلك التي يلقاها الرجل إن هي أرادت إنشاء عمل أو إن تقدمت لطلب استحصال على قرض، أو في مجال عالم الضرائب، الخ...

إن الشريعة الإسلامية والتي تشكل جزءاً من شرعية العمل هي مصدر هام لازدهار حقوق المرأة الاقتصادية، لأنها تعطى استقلاليتها في أمور الأعمال والاستثمار. ليس هناك من لبس في الشرع حول حق المرأة في الميراث وفي إدارة ممتلكاتها ومداخيلها دون وصاية أحد أو تدخل من أحد مهما بلغ شأنه. فالحق في إدارة الموجودات، وامتلاك الممتلكات والدخول في الترتيبات هو حق شرعي لها غير قابل للنقاش تماماً كما هو الحال مع الرجل.

لكن هذه النقاط الواضحة تصبح ضبابية في بعض الأحيان عند تحديد المواصفات المقبولة لمكان عمل المرأة و أوقاته مثلاً عندما لا يسمح للمرأة بالعمل خلال ساعات معينة إلا بإذن من الزوج. أو لا يسمح لها بمزاولة أنواع صناعات معينة...

إن قوانين العمل في اليمن، مصر، الكويت لبنان وإيران تمنع المرأة من العمل خلال ساعات المساء وساعات الليل ويبدو أن هذه القوانين مقصود بها حماية المرأة العاملة أو الموظفة وليس بالضرورة أن تكون موجهة ضد النساء كـ entrepreneur. لكن بعض الشواهد تظهر أنَّ قوانين العمل تطبق كذلك على ربات العمل مما يؤثر على القطاعات التي يمكنهنَّ أن يستثمرن فيها أو على الساعات التي يمكنهنَّ أن يدرن أعمالهنَّ فيها ، فإنَّ الأنظمة والقوانين المتضاربة تجعل حقوق المرأة مبهمّة في مجالات عدة وتترك التطبيق لما يستنسه القضاة.

فغياب لغة التصنيف حول المساواة بين المواطنين من رجال ونساء لا يعني أن قوانين وديساتير دول الشرق الأوسط تتغافل عن التمييز بين الجنسين. إن الفروقات المبنية على التمييز بين الجنسين تظهر في معالجة العائلة ودور المرأة فيها، وفي العودة إلى الشريعة كمصدر للقانون.

إن قوانين دول الشرق الأوسط يجعلها تعرف العائلة بدلاً من الفرد كوحدة مركزية في المجتمع وحفظ العائلة واجب أساسي على الدولة التي تعتبر الرجل المعيل الأساسي ورأس العائلة والمرأة زوجة.

هذه التشريعات تتعاط مع دور المرأة الاقتصادي على أنه ثانوي وغير ضروري. يُترجم هذا المفهوم بقوانين الحماية المبالغ فيها أو شرعية تلزم التشريع المرأة إطاعة زوجها وفي غالب الأحيان يؤسس عصيانها له للطلاق أو لحرمانها من احتضان أطفالها.

هناك مجموعة من القوانين تهدف إلى التركيز على سلطة الزوج على العائلة وعلى زوجته مما يلزم المرأة طلب الإذن من زوجها لتعمل أو لتسافر. فان وجوب أن تحصل المرأة على إذن من زوجها لاستصدار جواز سفر أو إذن بالسفر ويعتبر هذا عائقاً مهماً لها لإنشاء عمل، كما وقد يصبح الحصول على قرض امراً صعب المنال.

ورغم أن قوانين المصارف لا تحمل أي تمييز ضد المرأة المستدينة، فإن بعضها في أغلب الدول يطلب توقيع الزوج كطرف في الاستدانة حتى ولو لم يكن شريكاً في المشروع.

معظم التشريعات تعتمد على مبادئ الشريعة. فبالرغم من دعم الشريعة القوي للحقوق الاقتصادية للمرأة فإنها تميز وبشكل واضح بين المساواة والعدالة. ترى الشريعة أن للذكر مثل حظ الأنثيين - لأنه يتحمل كافة الأعباء المالية المترتبة على العائلة ونتيجة لذلك فإن تطبيق بعض قوانين الأعمال والاقتصاد يتأثر بهذه التأويلات حول دور كل من الجنسين خاصة لدى القضاة المتحفظين. فلقد وردت بعض التقارير عن قضايا لرجال تمت مكافأتهم كجمع عائدات لأن القاضي اعتمد مفهوم أن مسؤولية العائلة تقع على عاتق الرجل مما يجعله يستحق هكذا حكم.

إذا أخذنا نظرة تاريخية على النشاط الاقتصادي للمرأة في الشرق الأوسط، نرى أن المرأة في المجتمع الجاهلي و صدر الإسلام قد شاركت في أنشطة اقتصادية عدة كالزراعة ومهن الغزل والنسيج، وتعدته أيضاً إلى بناء الثروة خاصة في مجال الزراعة والتجارة. وفي بعض الأحيان دخلت المرأة في التجارة، مثال على ذلك السيدة

خديجة أولى نساء الرسول، والتي انفردت بشهرتها كسيدة أعمال ثرية، وهي دون منازع مثال لدور المرأة في الإسلام.

إن مشاركة المرأة في تجارة محلية ومحصورة يعود بالفائدة الهامة على النمو الاقتصادي وتطوره، أكان ذلك في المدن أو في الأرياف، لأن القانون الإسلامي يسمح لها بأن ترث وتملك.

في القرن التاسع عشر وفي بعض مناطق من الشرق الأوسط فرض عزل المرأة وبقائها في-harem قيوداً على قدرتها في الانخراط مباشرة في الأنشطة الاقتصادية التنافسية العامة، ودفعها لاستخدام الوسيط في إدارة العملية التجارية.

في أواخر القرن العشرين فتحت العزلة التامة بين الجنسين الباب أمام المرأة لتمتحن وظائف كالطب والتعليم وغيرها

ج- الانتقال الصعب من الاقتصاد الغير رسمي الى الاقتصاد الرسمي Difficult transition from the informal to the formal sector

تقترح الدراسات المتوفرة حول المنطقة أن النساء تشكل الجزء الأكبر من الإقتصاد الغير رسمي من خلال التوظيف الذاتي. إن التوظيف الذاتي للمرأة في ازدياد مطرد في الشرق الأوسط. لكن المشروعات الصغيرة الرسمية التي تمتلكها المرأة ما زالت قليلة. لماذا؟

أولاً لصعوبة الانتقال من القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي، فالإجراءات معقدة، وبدائل التسجيل مكلفة، والحاجة إلى حد أدنى من رأس المال حتى ولو بغياب التمييز بين الجنسين. فإن هذه العوائق تصيب المرأة أكثر مما تصيب الرجل.

د- مدخل المرأة للتمويل Women's access to financing

إن كلفة إنشاء الأعمال في الشرق الأوسط تفوق أية كلفة أخرى خارجة. فكلفة التسجيل، ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال ومدفوعات أخرى تفوق 800 % من معدل مدخول الفرد مما يجعلها الأعلى في العالم للاستثمار. هذه التكاليف قد يكون لها تأثيرها على من سيبدأ الأعمال (أنثى أم ذكر). لكن متطلبات رأس مال بسيط لإقامة

الشركات يغري المرأة أكثر ولذا فإننا نرى في المناطق التي لا تتطلب تكلفة عالية ان نسبة الشركات الصغيرة التي تملكها النساء عالية و لذلك امتلاك الرأس المال الكبير يشكل عائقاً عند النساء لأنهن يرثن أقل مما يرثه الرجل . إن المدخل لتمويل شركات جديدة تنشأ النساء قد يختلف عن تلك التي ينشأها الرجال لأن إلزام المرأة استحصال إذن من زوجها للحصول على جواز سفر أو للسفر يشكل عائقاً يحول دون انخراطها في دنيا الأعمال، وبالتالي فإن حصولها على قرض يغدو أكثر صعوبة .

هـ - ضعف الالتزام بالقوانين يحد من خيارات المرأة في مجال العمل Weaker governance limits women's work choices

إن المجتمعات التي يسيطر عليها القانون والنظام تكون أكثر انفتاحاً لعمل المرأة حيث توفر لهن فرصاً أكثر للمنافسة على الوظائف وذلك بسبب التشديد على المؤهلات والكفاءة أما المجتمعات التي يسودها النساء فان عامل "الواسطة" يكون مهم ويستغل من قبل الذين يشغلون المناصب لإعطاء وظائف لمناصريهم .

و- المناخ القانوني Legal environment

قد يعيق هذا المناخ القانوني المرأة entrepreneur ولكن ليس بطريقة مباشرة؛ إن عناصر الهيكلية الشرعية جلية حول حقوق المرأة، فقوانين العمل لا تفاضل ولا تميزن وأحكام الدستور المتعلقة بمواطنة المرأة تساويها مع الآخرين والدعم الذي توفره الشريعة لحقوق المرأة الاقتصادية واضح جداً ، لكن المشكلة تكمن في بعض المجالات الضبابية حيث يتم تفسير القانون بطريقة متحيزة تضر بالمرأة . هذه العوائق تجعل الانطلاق لإنشاء أعمال رسمية أمراً صعباً ومن نتائجها المباشرة أنها تخلق عوائق أخرى، أما نتائجها الغير مباشرة، فتتمثل بارتفاع الكلفة، وهذا يؤثر على القرار للعمل بطريقة رسمية

في معظم البلدان العربية كان القانون واضح في الاعلان: " المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات أي أن نظم هذا القانون علاقات العمل وشروط العمل في مؤسسات الدولة وجهات القطاع العام الإداري والاقتصادي حيث أن هذا القانون لم يفرق بين الرجال والنساء في جميع مواد وحده الأسس الناظمة لعمل كل منهما وشروط التشغيل .

ز- الاستفادة من التنمية والتعليم Access to education

تعرف التنمية بأشكال مختلفة، فهي عملية تهدف إلى تحقيق رفاه و تستهدف تحقيق حياة أفضل. وإن عملية التنمية بالنسبة للمرأة مسألة مختلفة عنها بالنسبة للرجل، فهي رحلة طويلة وشاقة حيث أنها تغيير شامل لواقعها في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في سبيل تمكينها في مختلف مجالات الحياة وبما يتلاءم مع الواقع الجديد والتقدم العلمي والتقني الذي أحرزه العالم في نهاية القرن العشرين وتمهيداً لدخول القرن الحادي والعشرين بما يتلاءم مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية مع المحافظة على القيم الأخلاقية.

إن عملية التنمية يجب أن تناول شخصية المرأة وتعليمها وتدريبها وتكوين المهارات لزيادة مساهمتها بالتنمية وبالتالي في سوق العمل إن منح النساء اللاتي يشكن نصف مجموع عدد السكان تعليماً أفضل وفرصاً أكبر للمشاركة في المجتمع والاقتصاد فإن البلد سيمتلك قدراً أكبر من رأس المال البشري المساهم في تنميته وكذلك يمكن تخفيض معدل النمو السكاني إذا حصلت المرأة على الحق في التمتع بالحرية في مجال الحمل والإنجاب وتوفرت لديها خيارات وفرص عمل لإحراز منزلة اجتماعية.

يعتبر التعليم من أهم العوامل التي تساهم في عملية التنمية الاجتماعية حيث يساهم التعليم في بناء شخصية المرأة ويزودها بالكفاءات والقدرات التي تمكنها من مواجهة الحياة العامة، كما ويخلق منها إنسانة جديدة قادرة على دخول مجال الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويمكنها من مواجهة كافة الظروف والتكيف معها. والتعليم أيضاً يزود المرأة بمعارف متنوعة تستفيد منها في مجال رعاية أسرتها والعناية بصحتها، وكلما ارتفع مستوى تعليم المرأة ازدادت معارفها وتوسعت فرصها في النجاح سواء على صعيد الأسرة أو المجتمع.

إن التطور التعليمي للإناث أدى إلى ارتفاع نسبة المتعلقات من السكان الإناث من العمر 10 سنوات فأكثر من 45.5% عام 1977 إلى 74% عام 1981 وهذا الارتفاع في نسبة المتعلقات قد لعب دوراً في زيادة دخول المرأة في سوق العمل.

ثالثاً - الخلاصة : كيفية تشجيع المرأة الـ Entrepreneur:

بالرغم ان Entrepreneurship للمرأة قد تأسس في الشرق الاوسط إلا انه لم يصل كامل فعاليته. وبالرغم من أن مناخ الاستثمار الموجود في الشرق الأوسط هو ذاته للنساء كما للرجال، إلا أن النساء اللواتي يمتلكن شركات في بعض الدول يلاحظن أن بعض القيود التي تكبلهن لا تطال الرجال الذين يمتلكون مثل هذه الشركات. لقد حان الوقت لتحفيز النساء Entrepreneur. فلقد استطاع الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة ردم هوة التباين بين الجنسين، وذلك عن طريق الاستثمار بالتعليم، ودليلنا وجود 11 دولة في الشرق الأوسط فاق عدد نساءها في الجامعات عدد الرجال.

ولقد بُذل الكثير لتأييد حق المرأة في إيجاد مدخل التمويل، مع التركيز على التمويل المحدود، وبناء القدرة على الاستثمار، وعلى دعم وتنظيم الجمعيات النسائية للأعمال. مثل هكذا أنشطة ضروري ومفيد، لكن الاجدى والأفنع من ذلك هو العمل على:

1- تثبيت نظرة المرأة لنفسها وتحديد ما تريد:

قبل النظر إلى التحديات المختلفة التي تواجه المرأة من الموروث الثقافي والنظرة الاجتماعية والتشريعات والقوانين، يجب أن نتوقف أولاً عند التحدي الأكبر الذي يواجه المرأة: وهو مفهوم المرأة لذاتها اي كيف ترى المرأة نفسها؟

إن تقدير المرأة لذاتها هو أحد التحديات التي تواجهها. فيجب على المرأة ان تكون هي نفسها مقتنعة بقدراتها، ومجفوقها بإمكاناتها للوصول على مرادها. فإذا حصل ذلك عندئذٍ تستطيع ان تفرض على المجتمع تغيير نظرتة لها.

وبالتالي يجب أولاً البدء بإصلاح المرأة داخليا، حيث أنها لا يمكن أن تحقق أي إصلاح أو تحدي دون أن تؤمن المرأة بحجم قوتها، وحجم إمكانيتها، وحجم طموحاتها.

2- تغيير نظرة المجتمع للمرأة:

كما سبق وقلنا انه لا يوجد تمييز قانوني تجاه المرأة، ولكن هناك نظرة اجتماعية موروثة تجاهها: تقسيم الأدوار الأمامية للرجل أو القيادة للرجل والتابعة للمرأة. إن تغيير هذا الموروث الاجتماعي أمر شديد الصعوبة، لأن الموروث الاجتماعي هو الذي يشكل العقلية ومفهوم الأدوار في داخل المجتمع. وبالتالي نحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتغيير هذا الموروث وذلك عبر تثقيف المجتمع وتوجيهه عبر حملات إعلامية وتثقيفية تركز على إمكانية المرأة على القيام بأدوار قيادية.

إضافة يجب ان لا ننسى دور المناهج التعليمية وتأثيرها على الافراد والناشئة، فعندما يكون المنهج التعليمي يقسم الأدوار بطريقة سلبية في داخل المجتمع: على سبيل المثال مثلاً منهج القراءة في المرحلة الابتدائية وكذلك المتوسطة، عندما يقسم الأدوار المرأة تغسل وتنظف وتطبخ والرجل يعمل ويكد ويشقى في سبيل الأسرة. فإذاً على المناهج التعليمية أن تساعد كذلك المرأة بأنها تنتقل من حالة السلبية وحالة التبعية إلى حالة المشاركة والمساهمة والأدوار المتكافئة في داخل المجتمع.

هذا بالإضافة إلى وضع سياسات كفيلة بتعزيز إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يساعد على مساعدة النساء الراغبات بتأسيس عمل لهن يساهم في دخل الأسرة ويؤدي إلى الإسهام في عملية التنمية وتوفير فرص لتشغيل اليد العاملة. على سبيل المثال:

- تعزيز إدخال مفاهيم العدالة بين الجنسين في مناهج التعليم.
- حماية المكتسبات التي حققتها المرأة في مختلف المجالات وتعزيزها بمكتسبات جديدة.
- استخدام مختلف وسائل الإعلام لرفع مستوى الوعي بأهمية تمكين المرأة وتعزيز إدماجها في خطط التنمية.
- تفعيل دور الإعلام المسموع المرئي والمقروء في مجال معالجة المواضيع المتعلقة بتمكين المرأة وتغيير الصورة النمطية عنها، وتسلط الضوء على إمكانات المرأة وحقيقة الدور الذي تستطيع القيام به
- تمكينها وتسلحها بالعلم والمعرفة.

وأخيراً نخلص للقول أن قضية المرأة على الرغم من خصوصيتها وخصائصها المميزة وكونها قضية تاريخية، هي قضية اجتماعية وهي بدورها جزء من مشكلة التخلف والتبعية والتجزئة وحل هذه المشكلة يكمن في

التصدي لجذورها وأسبابها العميقة، من خلال تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وإدماج المرأة في التنمية والبحث في الواقع الاجتماعي للمرأة العربي يعد عبئاً في الواقع العربي بكل وجوهه وتحدياته فمشكلة عمل المرأة هي مشكلة العمل في الوطن العربي ومشكلة الأمية للمرأة هي مشكلة الأمية للوطن بكامله وتختلف المرأة هو تختلف المجتمع بأكمله فالمرأة هي المرأة التي تعكس الواقع للمجتمع العربي كله.

لقد عزا ابن رشد فقر المدن الأندلسية إلى أن المرأة كانت مستهلكة وغير منتجة فما بالننا ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين من إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي للوطن لاسيما وأن نسبة النساء في العالم العربي تشكل نصف تعداد السكان.

المصادر

- The Environment For Women's Entrepreneurship In The Middle East And North Africa Region. The World Bank Washington D.C.
- Unleashing Entrepreneurship: Making Business Work For The Poor (UNDP Commission Report)